1 ديسمبر 2019

نتيجة الجمعية العامة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)

ملخص التوصيات الخاصة بإصلاح الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، والموافقة عليها في الجمعية العامة والموافقة عليها من قبل مجلس إدارة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)

المقدمة

تأسس الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في عام 1952 بفضل مجموعة صغيرة من المتطوعين الذين التزموا بمهمة مشتركة: ضمان حصول النساء في جميع أنحاء العالم على ما يحتجن من دعم وخدمات لتنظيم أسرهم وفقًا لرغباتهم الخاصة. ومرت على نشأة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) عقود طويلة تحول فيها الاتحاد إلى حركة مجتمع مدني مملوكة محليًا ومترابطة عالميًا، والتي تعمل على توفير الخدمات وتمكينها، ومناصرة الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية للجميع لاسيما الفئات المحرومة من الخدمات. وعلى مدار تاريخ الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، كان العمل التطوعي محوريًا في أخلاقيات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، ولا يزال يسهم إلى حد كبير في تعزيز رسالة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للجميع.

أما اليوم، فإن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) يطمح إلى عالم فيه جميع الناس أحرار في اتخاذ خيارات بشأن جنسانيتهم ورفاهيتهم، بلا تمييز. ويؤمن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بالتنوع والمساواة والاندماج وعدم التمييز، واحترام الجميع بغض النظر عن العمر أو الجنس أو التوجه الجنسي أو النوع أو هوية النوع أو التعبير عن النوع أو العرق أو الإثنية أو الأصل القومي أو الدين أو المعتقد أو حالة الشراكة أو الحمل أو وضع الأمومة أو الأبوة أو الإعاقة الجسدية أو الوضع الصحي أو أي وضع شخصي مماثل آخر. كما يؤمن الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بالمساءلة باعتبارها حجر الزاوية للثقة، التي تتجلى في رقي أدائنا ومعاييرنا الأخلاقية والتزامنا بالشفافية.

في 18 مايو 2019، وافق المجلس الحاكم للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بموجب قرار على بدء عملية لوضع توصيات لإصلاح نموذج الحوكمة وتخصيص الموارد، موجهًا إلى أن "التوصية النهائية ستُحال إلى [الجمعيات الأعضاء] وأصحاب المصلحة الآخرين للموافقة عليها، قبل ردها إلى [المجلس الحاكم] للمصادقة عليه." وبعد ذلك صوَّت المجلس الحاكم في 5 أغسطس 2019 للموافقة على عقد اجتماع خاص للجمعية العامة لممثلي الجمعيات الأعضاء التابعة للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، والذي يعقد في الهند من 29-30 نوفمبر 2019، لمراجعة والموافقة على الإصلاحات التي اقترحتها مفوضيتان مستقلتان بشأن الحوكمة وتخصيص موارد الاتحاد. وتقتضي قواعد الاتحاد أن يوافق المجلس الحاكم على إجراء تغييرات في لوائحه وإجراءات نظامه الداخلي على التوالي وفقًا للائحة 14 من قانون ولوائح الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) والمادة 12 من إجراءات النظام الداخلي.

في يوم السبت الموافق 30 نوفمبر 2019، توصل مندوبو الجمعيات الأعضاء في الجمعية العامة إلى توافق في الآراء بشأن جميع التوصيات المتعلقة بإصلاح هيكل الحوكمة ونظام تخصيص الموارد في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، كما هو موضح أدناه. وقد وافق مجلس إدارة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) على ذلك يوم الأحد الأول من ديسمبر 2019.

1 ديسمبر 2019

توصيات بشأن هيكل الحوكمة في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)

تمت الموافقة بإجماع الآراء على التوصيات المتعلقة بهيكل حوكمة الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) في سياق المخطط المرفق.

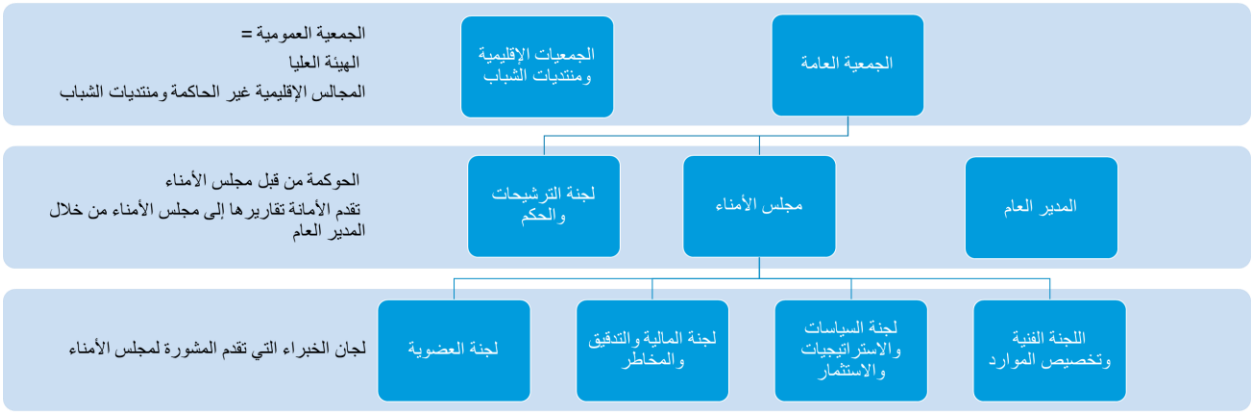

التوصية 1 – الجمعية العامة

وافقت الجمعية العامة على الآتي:

أعلى سلطة تدير هيكل الحوكمة الجديد هي جمعية عامة تضم كافة الجمعيات الأعضاء في الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، وتنعقد مرة كل ثلاث سنوات، بالتزامن مع دورة التخطيط الاستراتيجي.

فيما يلي مهام الجمعية العامة:

- *مراجعة واعتماد الاتجاه الاستراتيجي العام للاتحاد*
- *طرح آرائها في سياسات مجلس الأمناء وقراراته*
- *استبعاد أمين واحد أو أكثر من مجلس الأمناء، بناءً على طلب أغلبية ثلثي أعضائه*
- *اعتماد وتعديل لوائح الاتحاد وإجراءات نظامه الداخلي*
- *التدقيق في عمل مجلس الأمناء والمدير العام والأداء المالي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)*
- *تعيين أعضاء لجنة الترشيحات والحوكمة فيما يؤدون عملهم بالتناوب (عضوان كل ثلاث سنوات)*
- *المصادقة على التعيينات في مجلس الأمناء*

التوصية 2 – مجلس الأمناء

وافقت الجمعية العامة على الآتي:

إنشاء مجلس أمناء يحكم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، ويحل هذا المجلس محل المجلس الحاكم و:

- *يتألف من 15 من الأمناء، وتسعة أمناء من أعضاء الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، يتم اختيارهم من أصحاب الطلبات التي يقدمها المتطوعون، وستة أمناء خارجيين.*
- *يتألف من 20٪ على الأقل من الأمناء الذين تقل أعمارهم عن 25 عامًا في وقت الانتخابات و50٪ على الأقل من النساء؛*
- مدة العضوية ثلاث سنوات، مع إمكانية إعادة الانتخاب مرة واحدة، أي فترتين كحد أقصى قبل أن يتناوب العضو عن المجلس
- *تلبية الحد الأدنى من شروط الحنكة والمهارات والخبرات وفقًا للمعايير التي وضعتها لجنة الترشيح والحوكمة؛ و*
- *أن يكون لديه نظام تعتمده الجمعيات الأعضاء في تقييم فعالية مجلس الأمناء سنويًا.*

وفيما يخص الهيكل العام للمجلس، وافق المندوبون على ضرورة مراعاة ما يلي:

WE'RE CHANGING. BY CHOICE. FOR CHOICE.

- *التنوع الجغرافي؛ و*
- *تمثيل الفئات "المعرضة للخطر" والمستضعفين*

فيما يخص تسمية المرشحين لمجلس الأمناء، وافقت الجمعية العامة على ما يلي:

من بين معايير اختيار الأمناء للعمل في المجلس ولجانه التمتع بخبرة في مجال واحد أو أكثر من المجالات التالية:

- *القيادة في مجال الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية*
- *الحوكمة على المستوى الدولي أو المحلي*
- *الخبرة التنفيذية العليا*
- *الخبرة في تنفيذ البرامج*
- *الإشراف والرقابة المالية*
- *إدارة المخاطر*
- *الخبرة القانونية*
- *جمع التبرعات وتعبئة الموارد*
- *الخبرة في مجال الدعوة والعمل مع الحكومات*
- *التواصل مع الشباب/الفعاليات الشبابية*
- *تقديم الخدمات بين الأقران*
- *مهارات وخبرات وسمات أخرى تتعلق بالحوكمة العالمية.*

التوصية 3 – لجان المجلس

اتفق المندوبون، بتوافق الآراء، على إنشاء نظام للجان كآلية مهمة لتقديم المشورة إلى المجلس، ومن خلالها تستطيع الجمعيات الأعضاء المشاركة في الحوكمة. ووافقوا على الآتي:

تقع على عاتق اللجان مسؤوليات وسلطات كبيرة، وهي تشمل الأفراد المختارين من الجمعيات الأعضاء كأعضاء غير أوصياء.
إنشاء خمس لجان دائمة: الترشيحات والحوكمة؛ العضوية؛ المالية، التدقيق والمخاطر؛ السياسات، الاستراتيجيات والاستثمار؛ و تخصيص الموارد اللجنة الفنية.

التوصية 4: تحويل المجالس الإقليمية إلى منتديات إقليمية ومنتديات شبابية إقليمية

وافق المندوبون على الآتي:

تواصل الأقاليم تأدية دورها المهم في الهيكل الجديد.

وبدلًا من العمل في مستوى وسيط للحوكمة، تصبح المجالس الإقليمية منتديات إقليمية يمكن فيها تبادل الأفكار والخبرات، ما يوفر فرصًا بالغة الأهمية ليسود الشعور بالتضامن بين أوصال الحركة ككل.

توفر المنتديات الإقليمية فرصة هامة للجمعيات الأعضاء، بما في ذلك المتطوعون والشباب والمديرون التنفيذيون للقاء أعضاء مجلس الأمناء لتبادل الأفكار والمعلومات والرؤى.

تنعقد فعاليات منتديات الشباب بالتوازي مع المنتديات الإقليمية، ما يوفر فرصًا للمشاركة بين الجمعيات الأعضاء والشباب وممثلي مجلس الأمناء.

توصيات بشأن نظام تخصيص موارد اتحاد (IPPF)

WE'RE CHANGING. BY CHOICE. FOR CHOICE.

التوصية 1: النموذج القائم على المسارات
أوصى المندبون، بتوافق الآراء، بما يلي:

يتبنى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) نموذجًا جديدًا لتخصيص الموارد غير المقيدة يستخدم مزيجًا من النهج والمناهج المستندة إلى المقترحات لتخصيص الأموال من خلال ثلاثة مسارات منفصلة: 1) تعجيل الاستجابة؛ 2) الصندوق الاستراتيجي و 3) الاستجابة لحالات الطوارئ الأولية.

يدعم التمويل في المسار 1 الأشخاص الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب. وعلى هذا النحو، يطبق في هذا النموذج نهج مخصص للمسار 1 والتي سيتم توجيهها من خلال تقييم احتياجات الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية غير الملباة وعبء المرض.

جميع البلدان (باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع) التي تحمل عبء المرض أو غيرها من الظروف المخففة تتمكن من الوصول إلى هذا المسار.

يتم توجيه ما لا يقل عن 80٪ من الأموال غير المقيدة عبر المسار 1.

طرح المسار المنفصل 2 لدعم المبادرات الإستراتيجية، بعد عملية تنافسية قائمة على الاقتراحات.

في المرحلة الثانية، يقوم الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بتطوير نهج جديد للمسار 1 لضمان توافقه مع السياق العام والخصوصيات الثقافية والسياسية، وأن يبرز التحول الديمغرافي في البلدان وكذلك استقطاب الطبقات الاقتصادية الاجتماعية.

وعلاوة على ذلك، يقر الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) بأنه في بعض البلدان ذات الدخل المرتفع، يمكن أن تكون الاحتياجات ماسة ولا تتم معالجتها، وبالتالي يلتزم بالدعوة وحشد الموارد مع الحكومات والجهات المانحة الأخرى لضمان الاستجابة الفعالة لاحتياجات الفئات الضعيفة والمحرومة من الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، بغض النظر عن وضع الدخل القومي، بحيث لا يُهمش أحد منهم.

التوصية 2 - الموافقة على التخصيص
أوصى المندبون، بتوافق الآراء، بما يلي:

يقدم كل من المكتب المركزي والمكاتب الإقليمية والجمعيات الأعضاء ميزانيات وخطط عمل مدتها ثلاث سنوات، وسيتم مراجعتها من قبل فريق تقني خاص.

يجب أن تتمتع المكاتب الإقليمية بالقدرة على تمكين الجمعيات الأعضاء من وضع خططها الثلاثية.

يوافق فريق القيادة لدى المدير على خطط الجمعيات الأعضاء، ويوافق مجلس الأمناء على خطط المكتب المركزي/المكتب الإقليمي.
بالتعاون مع المكاتب الإقليمية والجمعيات الأعضاء، يضع المدير العام إطارًا للمساءلة لمتابعة وتقييم وضمان شفافية آلية تخصيص الموارد ليوافق عليها مجلس الأمناء وتنفذها جميع الأقاليم.

WE'RE CHANGING. BY CHOICE. FOR CHOICE.